



محمد هايف ومحمد المطير أثناء جلسة الاستجواب



سمو الشيخ جابر المبارك والشيخ صباح الخالد خلال الجلسة



مرزوق الغانم وعدد من النواب

الجبري سعد المنصة وفند محاور استجوابه

المجلس اکتفى بمناقشة استجواب الصالح

الصالح: الاستجواب خالف المادة 134 من اللائحة وحكم المحكمة الدستورية • هايف: ما حصل من تجاوزات في وظائف «الفتوى والتشريع» ظلم عظيم

عادل الدمخي: هذا الاستجواب المقصود منه إصلاح خلل في هيئة الزراعة والاراضي الزراعية والمحيازات اثريت في اكثر من مجلس وبها لعب ولا يوجد بها امن غذائي او خطط الوزير الجبري: المحلل الذي يمثل الامة بحول الوزارة إلى مقر انتخابي معاملات على حساب البلد وعلى حساب مصلحة المواطنين. هيئة الزراعة: في مجلس ادارة هيئة الزراعة تم استبعاد ممثلي اتحادات المزارعين والصيادين ومربي الثروة الحيوانية وتعيين اشخاص مقربين من الوزير في المجلس السابق كانت هناك توصية باحالة الملف إلى النيابة بحساب المهد ولم تتم توسيته في نفس العام ومخالفة صريحة للقانون وعدم التقيد بقواعد الميزانية وارتفاع مؤشر الاخفاقات المالية والإدارية لشؤون التوظيف وقطاع الهندسة. ونضخ المصروفات يتعارض مع سياسة الحكومة التي تنادي بتشديد المصروفات، وما زالت الوزارة لا توازن بين المصروفات والإيرادات. الوزير استمر في التنفع واتخاذ قرارات باستثناء التعيينات فعين احد اقاربه مدير علاقات عامة وارسل إلى مجلس الخدمة المدنية كتابا يطلب منهم استثناء هذا الشخص لشغل مدير ادارة العلاقات العامة. وهذا خطأ والإصلاح لا يوجد به مجالسة. ذلك استثناء من ضوابط شغل الوظائف الاشرافية. وزير الجبري وزير الاعلام: قيل ان اكون وزيراً أنا ممثل للشعب وأؤكد ان شاء الله انا ممثل خير تمثيل والنواب اليوم بمثابة قضاء. ولما يخص القسمة التي وزعت ويقول النواب علموا ان المعلومات التي وصلت لهم غير دقيقة. هناك تلاعب بالاعلاف لذلك اصدرنا ايقاف اعتباراً من قرار من المدير وهناك وتم توفير ما يقارب مليون دينار بسبب هذا الاجراء. ومع احترامنا وتقديرنا للمدير العام للهيئة العامة للزراعة سأحدث عن ايقاف اعتباراً من قرار من المدير وهناك 8000 جاًخوراً تم اعلاؤها وبغير وجه حق ومضطر اقول الاسباب وهي تشكيل لجنة لبيان الاسباب التي قام بها غير صحيحة والتفويض للمدير يجب ان يكون جزئياً ولا كلياً ولا يمنح الصلاحيات وسحبها ورجعت الصلاحيات كاملة إلى مدير الهيئة ما عدا جزئين يتعلقان بالموظفات الاشرافية لأن من نعلم عنه المهني لا يمكن ان نجعله بالموظفات الاشرافية والمدير العام مفوض نوابه، فالمدير العام بهيئة الزراعة يملك كل التفويضات بعكس ما يوصل للنواب المستجوبين وهذا الكتاب بتاريخ 2018/7/12 لاعامة جميع التفويضات للمدير العام عدا ما يتعلق بالوظائف الاشرافية. واستمر المجلس في جدول اعماله حتى طباعة الجريدة.

هناك حيازات تضررت بسبب مشروع السكك الحديدية وسيتم توفير أماكن من بناية وفضاءة في 4/15 خرج كتاب من نائية المدير بأن الهيئة ستعطي في توزيع اراض لأصحاب الحيازات المتضررة، وذلك منذ عام 2015 ولأن لم يتم التوزيع. رياض العدساني: هناك اخفاقات عديدة في وزارة الاعلام وشؤون الشباب والجهات التابعة للوزير. ويفترض ان يتم تحقيق العدل والمساواة والشفافية وانسحاب النظم واللوائح والالتزام بالدستور والوزير خالف كل ذلك. وحساب العهد هو الصرف خارج ابواب الميزانية، ووزارة الاعلام لم تتقيد بحساب العهد ولم تتم توسيته في نفس العام ومخالفة صريحة للقانون وعدم التقيد بقواعد الميزانية وارتفاع مؤشر الاخفاقات المالية والإدارية لشؤون التوظيف وقطاع الهندسة. ونضخ المصروفات يتعارض مع سياسة الحكومة التي تنادي بتشديد المصروفات، وما زالت الوزارة لا توازن بين المصروفات والإيرادات. في وزارة الاعلام، والوزارة أصبحت مقرا انتخابيا لكسب الولاء والانتصارات، وهناك ديون مستحقة للوزارة تصل إلى مئات الملايين ولم يتم تحصيلها وهذا سبب إهمال ومهدر في المال العام. هناك تضخم في الإيرددة وتضارب في الاختصاصات في وزارة الاعلام، وهناك مديع تم ابقافه، بسبب تغريدية سمعوا أولياء الامور المساكين وكيف هم ضحوا في تحميم اولدهم وبالتالي لا يوجد تقدير لهم، وليكن يعلمك يا الوزير انكم ظلمتموا هؤلاء. وتم الانتهاء من الاستجواب دون تقديم اي طلبات او اقتراحات والاكفاء بالمناقشة. ورفعتم الجلسة ربع ساعة للاستراحة. ناقش المجلس بعدها الاستجواب المقدم من النواب رياض العدساني ومحمد الدلال وعادل الدمخي لوزير الاعلام وزير الشباب محمد الجبري. محمد الدلال: ان وزارة الوزير قدم لها اكثر من استجواب في من الاعمال او الزراعة استمرارالتجاوزات والمخالفات الموجودة تؤكد ان الحكومة غير جادة في محاربة الفساد وبعيدة عن الحكومة وتجاهل ما تدعيه من احترام الجهات الرقابية وبالارض مجلس الامة وديوان المحاسبة وجهاز المراقبين. الوزير يعد كثيرا ولا يفي بوعوده، أما الهيئة العامة للزراعة ففي انشئت لتوفير الأمن الغذائي والاكفاء الذاتي «بريقيتي يريحون». ولدينا الآن لجنة تدرس التظلمات والديون الخاصة بقطاع الزراعة، الهيئة لا تستطيع فعل ذلك، ووجهنا أسئلة الوزير بشأن هذا الأمر ولم يجب الوزير، ولكنه اجاب بأس أسئلة في البداية والآن الوزير يقول اننا نعلم ان الامن الغذائي ليس باليسار في العراق ونحن نحتاج ان نتحدث عن سبب عدم الاجابة عن استجوابي وبدأ بالتهمك والاستخفاف ويقول 3 ورقات تقدم لوزير الدولة واقول له نعم قدمت ورقة واحدة في الاستجواب رئيس الوزراء السابق ناصر المحمد ويقول «تسكب سياسي» فهل دخلت في النواب؟ والوزير يوزع عبارات الاستخفاف والتكبر ولم تستشهد بالأخ رياض العدساني الا بعد ما هدد بالاستجواب، اهل الكويت اهل قرية واحدة ويعرفون كل شيء. محمد البراك: ان هدم دولة المؤسسات



نش الصالح بعد الانتهاء من مناقشة الاستجواب

المطير: محور هدم دولة المؤسسات سيتكرر في كل استجواب

الاستجواب في 2019/4/18 والسؤال وجه لي في 2019/4/23 ويتكلم عن الفتوى والتشريع وهذا دليل ضرورة سرعة تقديم الاستجواب. هذا الاستجواب لزم الرمد في العيون فقط. وملاحظات ديوان المحاسبة محل اهتمام كبير لدينا، وعرض الصالح فيديو لعادل الصرعواي نائب الوزير ديوان المحاسبة في لقائه مع سمو الامير ان هناك تعاونا كبيرا من سمو رئيس الوزراء والجهات التابعة. هل هذه حكومة تريد هدم دولة المؤسسات؟ الحكومة سوت سابقه لم تحدث من قبل باستثناء ديوان المحاسبة لحضور اجتماع مجلس الوزراء. أما بشأن التوقيف في الفتوى والتشريع تعاطف مع كل شخص لم يقبل ولم يسجل في كليه الشرطة أو في أي مكان الطب او غيرها، والاجراء الصحيح ان تضع ضوابط وحاسبوني اذا تم اخراق هذه الضوابط لانه من المستحيل قبول جميع المتقدمين. والمعنوا الرئيسي لهذا المحور من وجهة نظري هو التسكب السياسي، وان كان حكم غير المقبولين فلماذا لم تضعوا ضوابط لا تمنع من ارتكاب مثل هذه المخالفات؟ لا يأتي الا على ذلك حالة ظلم ولكن جعلوا مفاجأة. شكلت لجنة لدراسة التظلمات لكل من وقع عليهم الظلم ولقت امام اللجنة البرلمانية ان اي شخص وقع عليه الظلم «بريقيتي يريحون». ولدينا الآن لجنة تدرس التظلمات ولدينا اخصائيه بكل المقدمين بدرجة حتى نستعد لها ونجيز لها. هناك حكم محكمة فسر المادة 100 و101. الاستجواب خالف المادة 134 من اللائحة وحكم المحكمة الدستورية. اليس هذا الاستجواب استجواب «كرونة». المحور الأول: هدم دولة المؤسسات هل الكويت هشة؟ بأجهزتها هشة؟ هذه كلمة اثرت فنيي جدا. الاستجواب نسخ من استجواب رئيس الوزراء المقدم في 2018/6/27، وكنت اتضن ان المطير يقرني ويضع لي محورا خاصا بي. منذ ان صرت وزير الدولة واستلمت سؤالا واحدا من المطير واستلمته بعد

هذا الاشكال، بأخذون ويشترون نهم بعض الاعضاء في هذه المعاملات ويكون هناك ظلم للمستحقين، هذا ما يحدث في الكويت وقلهم سريع وانا في هذا الامر لم اسكت من حجج المظلومين. وقت تصريح وزير الدولة قال انهم فوق الب 400. الوزير ما يعرف عددهم، وقال: فتحت باب التظلمات كعاد المريب ان يقول خذوني، لا يوجد عمل مؤسسي في الكويت. هل رأيتم حادثة الجيش ومن توفي منهم سبها سياسة غير معلنة من حكومة الفساد ان اميهم واضربوهم وعلوهم من الجيش والشرطة. هل تقولون للجبل الجديد لا تتفوق ولا تدرس هل هذه هي رسالتكم، هل هذا هو «الموس على الروس»؟! لا يأتي الا على «الموس على الروس»؟! وذلك يحتاج وقفة من النواب الذين بهم الخير، ان هذا الامر لا يمكن ان يستقيم. أسس الصالح وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء. الاستجواب في صحيفته خلا من توجيه أي اتهام لي بمس الشرف والامانة والزامة. ولم تقدم في الاستجواب واقعة واحدة حتى نستعد لها ونجيز لها. هناك حكم محكمة فسر المادة 100 و101. الاستجواب خالف المادة 134 من اللائحة وحكم المحكمة الدستورية. اليس هذا الاستجواب استجواب «كرونة». المحور الأول: هدم دولة المؤسسات هل الكويت هشة؟ بأجهزتها هشة؟ هذه كلمة اثرت فنيي جدا. الاستجواب نسخ من استجواب رئيس الوزراء المقدم في 2018/6/27، وكنت اتضن ان المطير يقرني ويضع لي محورا خاصا بي. منذ ان صرت وزير الدولة واستلمت سؤالا واحدا من المطير واستلمته بعد

كتب عبدالله السلمان وحمد الحمدان: اکتفى مجلس الامة في جلسته العادية أمس بمناقشة استجواب نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء أشس الصالح المقدم من النائبين محمد المطير ومحمد هايف. وفند وزير الاعلام وزير الدولة لشؤون الشباب محمد الجبري محاور استجوابه المقدم من النواب عادل الدمخي ومحمد الدلال ورياض العدساني، واستمر المجلس في مناقشة الاستجواب حتى ساعة متأخرة من ليله أمس. وتحدثت عن زواجها ومحاكية الوزير على هذا الخلل. الفتوى وغيرها من الادارات تعيش عند الوزير في عالم آخر لا تزد على ديوان المحاسبة أو الاسئلة ولا يعتبرون ديوان المحاسبة انتقد الوزارة على ملاحظات ويقول «لم تقم ادارة الفتوى والتشريع بالرد على ملاحظات ديوان المحاسبة». الفتوى والتشريع دولة في بطن دولة ولا ترد على ديوان المحاسبة، وهذا غييض من فيض، باختصار. وتنقل على المحافظات ففيها ظلم كبير وقع على المحافظات وصولا الي ما يقارب الالفين، ولكنها اعادت لأسلوب الهلانة السابق، لا بصمة، لا حضور، لا انصراف. المحافظات قانونها من افضل القوانين لكن وضع في الارجاج وقتل ومسخ وجعلت «هجاة»، ومن ضمن مواد: على المواطن دراسة تظلمات وشكاوى المواطنين ومتابعة تنفيذ القوانين وتلقي معاملات المواطنين. الغانم: ترفع الجلسة الساعة الثانية. واستؤفت الجلسة الساعة الثانية عشرة والنصف برئاسة نائب رئيس المجلس عيسى الكندري. محمد هايف: في اجابة على سؤال للنائب عبدالوهاب الجياطين عن عدد الاخوان في المحافظات فوج 77 دراسات عليا وجامعي 1044 وديوم 237 وثنائوي 410 واقل من الثائوي 104 والاجمالي 1872 و2018 وتوقع انها زادت الآن، والخريب انه في نفس الاجابة عن اسباب عدم تسكين الوظائف قال انه لا يوجد هيكل تنظيمي، مع العلم انه وصلني علم بان هناك وظائف قيادية ولا اردي ما هذا التناقض. الوزير استعان بمشارة كندية ديوان الخدمة بذيق الناس الأمرين الى ب 5000 آلاف دينار، وهل لا يوجد احد يحل محلها؟ هذا تجاوز واضح من الوزير. الوزير لا يعترف لا بأسئلة ولا ملاحظات ديوان المحاسبة، وجهة له سؤولين ولم يرد على، ويتعامل مع ديوان المحاسبة، قتل المناطق الرسمي به 19 موظفا وكم ميزانيته؟ مقابل جهاز التكنولوجيا الذي يعتبر من اهم الاجهزة به 361 موظفا به قيادي واحد فقط، فلماذا تهمل هذا الجهاز؟ الاستثناء هو الاصل عند الوزير من خلال قراءتنا لتقرير ديوان المحاسبة، ورافقوا شؤون التوظيف في ديوان الخدمة اصبحوا يعطون ملاحظات كأنهم مراسلين، لا اعتبار لهم. محمد المطير: اوجه كلامي للنواب بان كل نائب اخذ قراره وانتهى الامر وكما قالت الاخخت صفاء هناك وزير يبطل وزير يمضي. هناك اكثر من 900 متقدم في الفتوى والتشريع وفوجتنا ان هناك متقدمين كفاءة لم يقبلوا، لا ذلك لكي يفيديو

العدسائي: الديون المستحقة على «الإعلام» مئات الملايين • الجبري: جميع مخالفات مزارعية اسيبت إلى الهيئة



رياض العدساني ومحمد الدلال وعادل الدمخي

الحجرف: البنوك تلقت تعميماً من «المركزي» بصرف رواتب العسكريين البدون أعلن وزير المالية نايف الحجرف إصدار بنك الكويت المركزي الأحد الماضي تعميماً إلى جميع البنوك المحلية بصرف رواتب العسكريين من المقيمين بصورة غير قانونية المحولة إلى حساباتهم دون الحاجة إلى تجديد بياناتهم الأمنية. وقال الحجرف في مداخلة أمس ان رئيس البنك المركزي تسلم كتابا موجهاً إليه من رئيس الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية يطلب فيها إصدار تعميم إلى جميع البنوك للسماح بسرمان البطاقة الأمنية منتهية الصلاحية.



محمد الجبري خلال رده على المستجوبين